

مجلّة الواحات للبحوث والدراسات
ردمد 7163- 1112 العدد 12 (2011) : 531 – 551
http://elwahat.univ-ghardaia.dz

الزكاة كآلية لتحقيق الاستقرار الاقتصادي
«دراسة تحليلية وفقا لنماذج الاقتصاد الكلي»

عقبة عبد اللاوي و نور الدين جوادي
معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير المركز الجامعي بالوادي

مذ بدايات إرهاصات الفكر الاقتصادي بشكل عام مرحلة التجاريين وصولا للفكر الكينزي مرورا بالكلاسيك برعيليه، وإشكالية الأزمة تتنمط تاريخيا باضطراد صنوا مع تطوره –الفكر الاقتصادي– حتى بلغت الذروة وأصبح الاقتصاد الوضعي يوصم باقتصاد الأزمات.

على مستوى حقل التنظير للفكر الاقتصادي فُتح باب الجدل واسعا حول مدى كفاءة الأدوات الاقتصادية*** المالية والنقدية التي ارتكزت عليها تلك الأنظمة في معالجة، تجاوز، احتواء وتقليص أثر تلكم الأزمات.

ويجدر التأشير في هذا الصدد أن السياسات الاقتصادية والنقدية على وجه الخصوص في الفكر الرأسمالي ترتكز في غير قليل من الأحيان على معدلات الفائدة لجانب من الاعتبار أن التمويل التقليدي يتحدد من خلالها، كما أن التحكم في ماديات الائتمان يتحدد عبر آليات ضخ السيولة أو امتصاصها وفقا للتغيرات المختلفة في الفائدة، وبرغم نجاح هذه السياسات نظريا وعمليا في كثير من الأحايين في التحكم في حالات اللاستقرار، إلاّ أنها تُنمّي الاقتصاد الرمزي المضاربي الذي لا يرتبط في كثير من الحالات بالاقتصاد الحقيقي؛ ما يؤدي إلى ظهور الفقاعات المختلفة ويوسع من حدة الفجوة بين الاقتصاد الوهمي والحقيقي، ولا تُراعي بآلياتها تحقيق العدالة الاجتماعية، ومن ثمّ فهي تُعد (أي السياسات الاقتصادية) بذور وعوامل داعمة لما هو آت من أزمات وتقلبات اقتصادية دورية مستقبلية.

وإن كان مفهوم السياسة النقدية والمالية لا يختلف في النظام الاقتصادي الإسلامي[2]، عنه في الاقتصاد الوضعي، فقد يبدأ الاختلاف بدايةً بالأهداف[3]، ويتسع عند الحديث عن الأدوات[4] والأساليب المرتبطة بإلغاء نظام الفائدة أو تعديلها وفقا للمنهج الإسلامي. كما أن الاقتصاد القائم على المبادئ الإسلامية يمتلك أداة الزكاة والتي ينحى الكثير إلى اعتبارها من الأدوات المالية والنقدية الفاعلة والمدعمة لأثر أدوات السياسة الاقتصادية المختلفة، ولها من القدرة ما يساهم في ضبط التضخم وعلاج حالات الانكماش والركود.

وعليه فإن السؤال الذي ستجيب عنه هذه الدراسة هو:

إلى أي مدى تساهم الزكاة في تحقيق الاستقرار الاقتصادي؟

في هذه الدراسة سنحاول الإجابة عن السؤال الرئيسي آنف الذكر، وذلك من خلال تحليل الآثار الاقتصادية للزكاة على بعض المتغيرات الاقتصادية خاصة الاستهلاك والاستثمار، ونمذجة هذه الآثار في صيغة دوال رياضية في اقتصاد لاربوي يطبق الزكاة، ومن ثمّ نتطرق إلى مناقشة التوازن الاقتصادي في اقتصاد إسلامي، واشتقاق معادلة التوازن في سوق السلع والخدمات وسوق النقد، والتوازن الآني في السوقين ارتباطا بالمحددات الآتية: «الدخل» و«معدل عائد المشاركة» و«نسبة الزكاة». ومن ثمّ نتطرق لاختلالات المختلفة (التضخم، والركود) وكيف تعمل الزكاة كأداة مالية ونقدية لها من إمكانات الحد من الاختلالات المختلفة وذلك من خلال التمثيل البياني والتحليل الاقتصادي.

أولا– الزكاة وأثرها على بعض المتغيرات الاقتصادية:

1. مفهوم الزكاة:

الزكاة اصطلاحا هي حق مالي واجب لطائفة مخصوصة في زمن مخصوص[5].

شرعا: الزكاة تطلق على الحصة المقدرة من المال التي فرضها الله للمستحقين، كما تطلق على نفس إخراج هذه الحصة.

وسميت هذه الحصة المخرجة من المال زكاة لأنها تزيد في المال الذي أخرجت منه، وتوفره في المعنى، وتقيه الآفات وقال ابن تيميه : نفس المتصدق تزكو، وماله يزكو: يطهر ويزيد في المعنى والنماء والطهارة ليسا مقصورين على المال، بل يتجاوزانه إلى نفس معطى الزكاة[6].

2. الآثار الاقتصادية للزكاة على الاستهلاك والاستثمار:

تتعدد الآراء حول الأثر الاقتصادي للزكاة، إلا أنها تؤكد الدور الهام الذي تلعبه الزكاة في الاقتصاد وذلك من خلال أدوار الزكاة التمويلية والاستثمارية والتوزيعية في تحريك الفعاليات الاقتصادية، والتخفيف من حدة مشكلتي الفقر والبطالة. فهي تقوم أصلا على التخصيص، حيث تفرض على أنواع مختلفة من الأموال والممتلكات وبنسب مختلفة، كما أنها توزع على مصارف مختلفة بحسب حاجة كل مصرف، أما قدرتها على تخصيص الموارد فيكون من خلال تأثيرها على الاستهلاك والادخار والاستثمار، الإنتاج، التوزيع...الخ.

1.2 الأثر على الاستهلاك:

تعتبر الزكاة مدفوعات تحويلية من الأغنياء للفقراء، فهي تقوم بعملية نقل وحدات من دخول الأغنياء إلى الفقراء، ومن المعلوم أن الأغنياء يقل عندهم الميل الحدي للاستهلاك، أما الفقراء فعلى

العكس يزيد عندهم الميل الحدي للاستهلاك، ويترتب على ذلك نتيجة هامة وهي أن حصيلة الزكاة سوف توجه إلى طائفة من المجتمع يزيد عندها الميل الحدي للاستهلاك وهذا يؤدي بدوره إلى زيادة الطلب الفعال الأمر الذي يترتب عليه زيادة في الإنتاج[7].

ولكن الزيادة في الإنتاج المتوقعة تكون لزيادة إنتاج سلع الاستهلاك الضروري التي يستخدمها الفقراء والمساكين، وهكذا يكون التخصيص كمياً بالتأثير على حجم الموارد المتجهة نحو الاستهلاك ويكون التخصيص نوعيا بالتأثير على نوع السلع المنتجة، وعليه وبموجب هذا الأثر على الاستهلاك. ذهب بعض الباحثين إلى القول بأن دالة الاستهلاك في المجتمع الإسلامي أعلى منها في المجتمعات غير الإسلامية.[8] والتحليل الآتي يوضح دالة الاستهلاك في حال تطبيق الزكاة.

أول أثر تحدثه تطبيق الزكاة في هذا الاقتصاد وخلافا للاقتصاد الوضعي هو تغير دالة الاستهلاك كالآتي : لدينا دالة الاستهلاك قبل تطبيق الزكاة تكتب من الشكل[*] :

$C_1 = bY \quad / \quad 0 < b < 1$

على افتراض أن الزكاة تفرض على الأموال المدخرة (S) بنسبة Z يمكن أن نحسب قيمة الزكاة R والتي وفقا للفرضيات السابقة ستوجه للاستهلاك كالآتي.

دالة الادخار: $S = (1-b)Y$

قيمة الزكاة: $R = Z \times S = Z \times (1-b)Y$

وبما أن قيمة أموال الزكاة ستوجه للاستهلاك فإن هذه الأخيرة تصبح من الشكل :

$C_2 = bY + R = Z \times (1-b)Y + bY \qquad 0 < b < 1 \qquad 0 < Z < 1$

وبما أن $Z \times (1-b)Y \quad \Delta C = C_2 - C_1 =$ و $Z \times (1-b)Y > 0$ فإن مستوى الاستهلاك بعد تطبيق الزكاة قد ارتفع.

2.2 أثر الزكاة على الاستثمار

إن فرض الزكاة على الموارد الاقتصادية غير المستغلة في العملية الإنتاجية، سوف يدفع بأصحاب هذه الأموال إلى بيعها والتخلص من تحمل مبلغ الزكاة عليها، كالأرصدة النقدية والأراضي التي يحتفظ بها أصحابها، لأن الزكاة سوف تعمل على أكل وعائها تدريجيا، لذا يفترض أن يعمل على تثمير أمواله بهدف الحصول على عائد منها، وربما يفكر في استغلالها في أوجه نشاط لا تفرض عليها زكاة بمعدلات عالية، أي المشروعات الصناعية والتجارية التي تعطي فرصة لزيادة العمالة، كما سيكون هناك حافزا لزيادة الاستثمارات رغم انخفاض العائد، طالما أنها تحقق ما يكفي لسداد الزكاة والمحافظة على قيمة الأموال[9].

فالزكاة تعمل على سرعة دوران رأ المال، لأنها تفرض على رأ المال والدخل المتولد عنه معا وليس على الدخل فقط، فالإنفاق من حصيلتها لفئة الرقاب من شأنه أن يحرر قوة عاملة

تساهم في الأعمال الاقتصادية بما يعود على المجتمع بمزيد من الإنتاج الذي من شأنه تزيد فرص الاستثمار[10].

وكما أن سداد ديون الغارمين "المدينين" يضمن للدائن سداد دينه، فإن المجتمع ممثلا في الدولة سوف يؤدي عنه دينه، وبذلك يتجنب الإفلا وما يؤدي إليه من حرمانه من المساهمة في النشاط الاقتصادي، وكذلك المقرض لما يطمئن إلى سداد دينه فإنه لا يحجم عن الإقراض، وبذلك تعمل الزكاة على تيسير الائتمان وتشجيعه الأمر الذي له الأثر الكبير على تمويل التنمية الاقتصادية[11]، ومن خلال سهم الغارمين تدفع أصحاب الأموال للمساهمة في العملية الإنتاجية، حيث يضمن هذا السهم التأمين ضد الكوارث والخسائر التي يتعرض لها النشاط الاقتصادي من خلال تشجيع أصحاب المهارات على الاستثمار الحلال والبذل في المصالح العامة[12].

ثانيا– التوازن الاقتصادي في اقتصاد لاربوي زكوي

1. اشتقاق التوازن لنموذج بسيط :

1.1 في الاقتصاد الوضعي :

الاقتصاد يتكون من أربع قطاعات والمتغيرات كالآتي:

دالة الاستهلاك: $C = bY$ **الاستثمار :** $I = I_0$ **الإنفاق الحكومي :** $G = G_0$

الصادرات : $X = X_0$ **الواردات :** $M = M_0 + mY$

ولتحديد التوازن نتبع طريقة الطلب الكلي والعرض الكلي

$$AD = C + I + X - M$$
$$AS = Y$$

شرط التوازن : $AD = AS$

$$Y = C + I + G + X - M$$
$$Y = bY + G_0 + X_0 - M_0 - mY$$
$$Y = bY + G_0 + I_0 + X_0 - M_0 - my$$
$$Y - by + mY = (I_0 + G_0 + X_0 - M_0)$$
$$Y^* = \frac{}{1 - b + m}(I_0 + G_0 + X_0 - M_0)$$

2.1 اشتقاق التوازن لنموذج بسيط في اقتصاد إسلامي:

سنقوم باشتقاق التوازن الاقتصادي في اقتصاد لاربوي يطبق الزكاة وفقا للفرضيات الآتية :

– هذا التحليل يفترض إطار المدى القصير؛

– أن الزكاة تؤخذ من ذوي الدخول المرتفعة التي يكون فيها الميل الحدي للاستهلاك

منخفض وتوزع (تدفع) لذوي الدخول المنخفضة التي يكون فيها الميل الحدي للاستهلاك مرتفع؛

– أن حصيلة الزكاة تستخدم فقط في الإنفاق الاستهلاكي؛

– أن حصيلة الزكاة توزع بأكملها.

وبما أن قيمة أموال الزكاة ستوجه للاستهلاك فإن هذه الأخيرة تصبح من الشكل :

$$C = bY + R = Z \times (1-b)Y + bY \qquad 0 < b < 1 \qquad 0 < Z < 1$$

وعلى افتراض أن المتغيرات الأخرى تبقى على حالها :

الاستثمار: $I = I_0$ الإنفاق الحكومي: $G = G_0$ الصادرات: $X = X_0$

الواردات: $M = M_0 + mY$

يمكننا اشتقاق التوازن بطريقة الطلب الكلي والعرض الكلي :

$$Y = C + I + G + X - M$$
$$Y = Z \times (1-b)Y + bY + I_0 + G_0 + X_0 - M_0 - mY$$
$$Y - bY - Z \times (1-b)Y + mY = (I_0 + G_0 + X_0 - M_0)$$
$$Y \times ((1-b) - Z \times (1-b) + m) = (I_0 + G_0 + X_0 - M_0)$$
$$Y \times ((1-b) \times (1-Z) + m) = (I_0 + G_0 + X_0 - M_0)$$

$$Y^* = \frac{\qquad}{b) \times (1-Z) \quad -1)} \; (I_0 + G_0 + X_0 - M_0)$$

في ظل هذه الفرضيات فإن المضاعف في الاقتصاد الإسلامي هو:

$$K_i = \frac{1}{(1-b) \times (1-Z) + m}$$

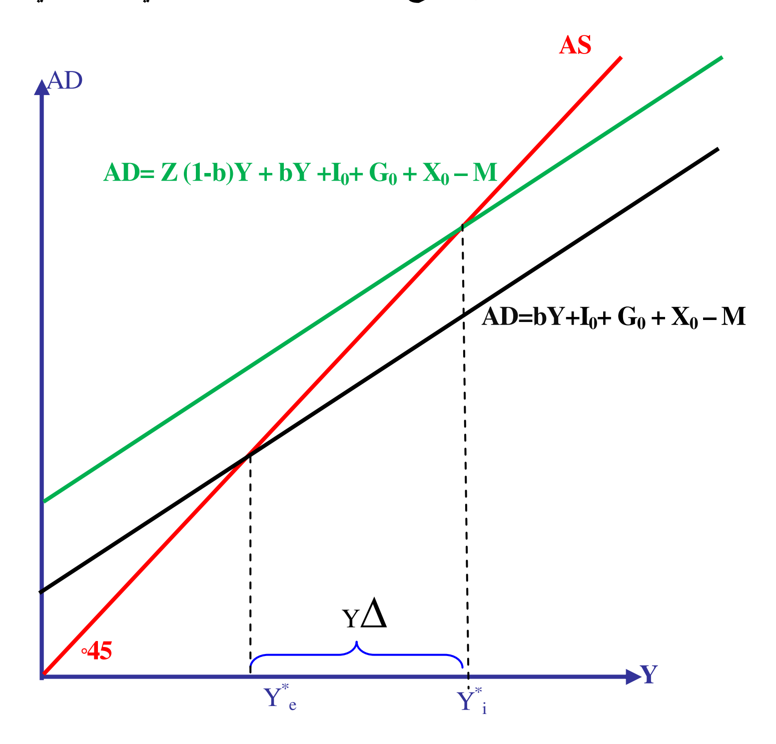
بينما يساوي نفس المضاعف في الاقتصاد الوضعي:

$$Ke = \frac{1}{1-b+m}$$

ومن الواضح في ظل الفرضيات السابقة أن $Ke < Ki$

3.1 التمثيل البياني لحالة التوازن في الاقتصاد الوضعي والإسلامي :

الشكل 1: التوازن الاقتصادي في نموذج بسيط بين الاقتصاد الوضعي والإسلامي



ومن الشكل البياني أعلاه يتضح أن الدخل التوازني في الاقتصاد الإسلامي أكبر منه في الاقتصاد الوضعي بقيمة= $Y^*_i - Y^*_e$ YΔ وهو ما يُدلل على أثر الزكاة في تنشيط الاقتصاد ورفع معدلات نمو الدخل والناتج. وبالتالي فإن التحكم في صرف موارد الزكاة توسعا أو انكماشا يؤثر على وضعية الدخل ومن ثم الاقتصاد. وبالتالي ضبط حالات التضخم أو علاج حالات الركود وهو ما سنتطرق له في القسم الموالي من الدراسة.

2. اشتقاق التوازن في سوق السلع والنقد:

1.2 اشتقاق التوازن في سوق النقد :

1.1.2 الطلب على النقود: يتفق الفكر الإسلامي على أن النقود هي كل ما يتسم بالقبول العام لدى المجتمع، وله قوة شرائية عامة مختلف السلع والخدمات، ومتى تحقق هذا الأمر في الشيء صار نقدا، بعض النظر عن مادته ومصدر الثقة وكيفية إصداره[13].

كما أن الفكر الاقتصادي الإسلامي لا يختلف فيما تعلق بوظائف النقود عن الوظائف التي يشير لها الفكر الاقتصادي الرأسمالي فيما عدا وظيفة النقود كمخزن للقيمة.

حيث يراد بها في الفكر الاقتصادي، أن الشخص الذي يختزن الوحدة النقدية إنما هو في الحقيقة يختزن قيما مادية، يعادلها ما يختزنه من رصيد نقدي فالنقود بهذا المعنى يمكن أن تخزن ما دامت تمثل قيمة سلع وخدمات، وهو ما لا يتفق مع المنظور الاقتصادي الإسلامي، لأن في اختزانها ومنعها عن التداول إلحاق الضرر بالمجتمع مع الأخذ بعين الاعتبار تحريم الاكتناز، وتحريم الاحتكار.

2.1.2 الطلب على النقد لأجل المعاملات والاحتياط :

الطلب على النقود بغرض المعاملات، يتأثر بمعدل العائد من المشاركة، وكذلك الاحتفاظ بالنقود لدافع الاحتياط، لا يكون من الأمثل الاحتفاظ بها سائلة حتى لا تأكلها الزكاة خاصة إذا كانت الفترة الزمنية المخطط لها أكبر من فترة الحول[14]. وعليه تصبح دالة الطلب على النقود لدافع المعاملات والحيطة والحذر بالصيغة الآتية:

$$Md_1 = f(Y, (r - Z))^*$$

حيث يمثل Y الدخل ، و r معدل العائد المستحصل من المشاركة، Z نسبة الزكاة. وبالتالي كلما ارتفع معدل العائد بنسبة سالبة أقل من نسبة الزكاة ينخفض الطلب على النقد لأجل الصفقات والحيطة. ولكن لسهولة التحليل فإننا نفترض بأن الطلب على النقد لأجل الصفقات والحيطة يكون غير مرن بشكل تام بمعنى أنه لا يتأثر نهائيا بمعدل العائد، كما أنه لا يتأثر بنسبة الزكاة على اعتبار أن الطلب على النقد لهذا الغرض يكون لفترة زمنية أقل من حول. وعليه يصبح منحنى الطلب على النقد خطا عموديا، مشيرا بذلك لعدم وجود علاقة بين Md_1 و r، Z ويكتب بالشكل الآتي : $Md_1 = (\alpha_1 + \alpha_2)\, Y$ ، حيث α_1، α_2 تمثل ذلك الجزء المقتطع من الدخل المحتفظ به لدافع المعاملات والحيطة بالترتيب. وعليه يمكن كتابة الدالة النهائية بالشكل :

$$Md_1 = \alpha Y \qquad / \alpha = \alpha_1 + \alpha_2$$

3.1.2 الطلب على النقود لأجل المشاركة :

المؤسسات النقدية والمالية القائمة على أسا نظام المشاركة يمكنها: عموما ضمان تمويل الاحتياجات الحقيقية، تمويلا غير تضخمي في كل من القطاعين العام والخاص تحقيقا لأهداف الاقتصاد "[15]. وبجانب من الاعتبار أن الاستثمار (أسهم (أو/و) الأوراق المالية المشروعة) بدائل قريبة من النقود، يجعل العائد عليها له تأثير إيجابي على الطلب على النقود–تفضيل السيولة–ونرمز له بـ r وتأخذ علاقة عكسية، بمعنى أن ارتفاع معدل العائد r يقلل من تفضيل السيولة، وانخفاضه يزيد من تفضيل السيولة.

كما أن الاحتفاظ بالنقود يعرضها إلى الإهتلاك بنسبة معدل الزكاة، فتكلفة الاحتفاظ بالنقود سائلة في النظام الاقتصادي الإسلامي سالبة بمقدار الزكاة فيقل التفضيل النقدي بارتفاع معدل العائد المتوقع من الأصول أو الاستثمارات بالمشاركة مقارنة مع العائد المتوقع على النقود (سواء كانت سائلة)[16]. ما يجعل هذا المعدل له تأثير إيجابي على الطلب على النقود–تفضيل السيولة–

فيؤخذ كمؤشر للمقارنة بين الاحتفاظ بالنقود، وعوائد بدائل الاحتفاظ بالنقود. ويُعبر عنها بالعلاقة (r-z).

وبافتراض أن التحليل في المدى القصير وبمرتجى سهولة التحليل نفترض دالة الطلب على النقد لأجل المشاركة غير مرنة تماما بالنسبة لعامل مستوى الأسعار والتضخم مفترضين أن التأثير في دالة الطلب على النقود يتحدد ارتباطا بـ r وZ وعليه يمكن صياغة دالة الطلب على النقود كالآتي:

$$M_{d2}=f(r, Z)= -g\ (r-Z)$$

حيث : r معدل عائد مشاركة النقود في الاستثمار، Z معدل الزكاة، g ثابت.

وبحسب هذه المعادلة فإنه كلما كانت العلاقة (r-z) أكبر من سالب معدل الزكاة كلما قل التفضيل النقدي.

وبالتالي يمكننا صياغة المعادلة الكلية للطلب على النقد بالشكل الآتي :

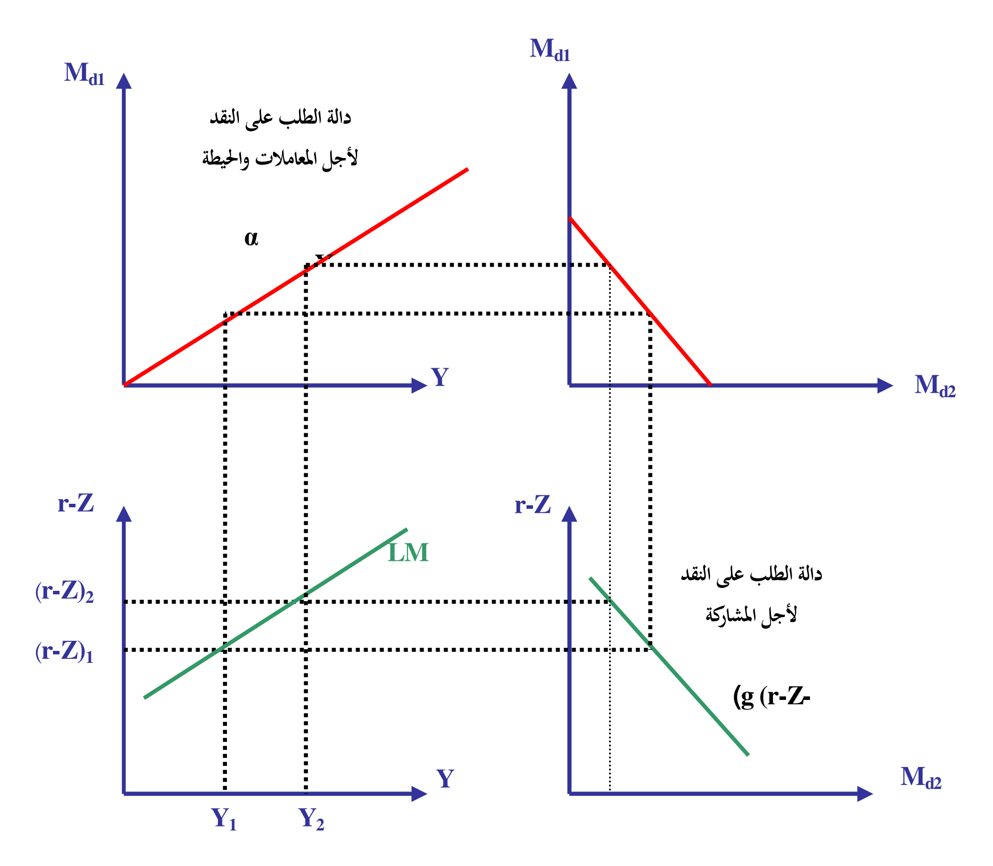
$$Md = Md1 + Md2 = \alpha Y - g\ (r-Z)\ .$$

2.2 اشتقاق منحنى التوازن في سوق النقد رياضيا وبيانيا:

وعلى اعتبار افتراض أن عرض النقود ثابت $Ms = M_0$ ويتحدد من طرف السلطة النقدية يمكن اشتقاق التوازن في سوق النقد كالآتي:

$$(Ms = Md \rightarrow M_0 = \alpha Y - g\ (r-Z$$

الشكل 2: توازن سوق النقد وفقا لشروط الاقتصاد الإسلامي



ومن الشكل يتضح أن مستوى الدخل يرتبط بعلاقة عكسية مع نسبة الزكاة وعلاقة طردية مع معدل عائد المشاركة.

3.2 التوازن في سوق السلع والخدمات رياضيا:

لدينا مكونات النموذج كالآتي:

القطاع العائلي: $0 < Z < 1$ $0 < b < 1$ $C = bY + R = Z \times (1-b)Y + bY$

$$S = Y - Z \times (1-b)Y - bY = Y(1- Z \times (1-b) - b) = (1-b) \times (1-Z)\,Y$$

قطاع الاستثمار: $I = I_0 - \mu(r-Z)$

I_0 الاستثمار المستقل r عائد المشاركة Z نسبة الزكاة μ معلمة الاستثمار = ثابت

وتمت صياغة دالة الاستثمار على هذه الصيغة حيث ترتبط مع r بعلاقة عكسية ومع نسبة

الزكاة Z بعلاقة طردية لجانب من الاعتبار أنه كلما ارتفع معدل العائد المطلوب للمشاركة من أصحاب رؤو الأموال ينخفض معدل الاستثمار والعكس، في حين أن نسبة الزكاة تشجع أصحاب رؤو الأموال على توظيف أموالهم من خلال آلية المشاركة، إذ يكفي أن يكون صافي العائد (r-Z) أكبر من القيمة السالبة للزكاة لتشجيع أصحاب الأموال على استثمار أموالهم بحيث لا تأكل الزكاة أموالهم العاطلة.

القطاع الحكومي:

- الإنفاق الحكومي: $G = G_0$ - التحويلات: $R = R_0 = 0$ - الضرائب: $T = T_0 = 0$

العالم الخارجي: – الصادرات: $X = X_0$ – الواردات: $M = M_0 + mY$

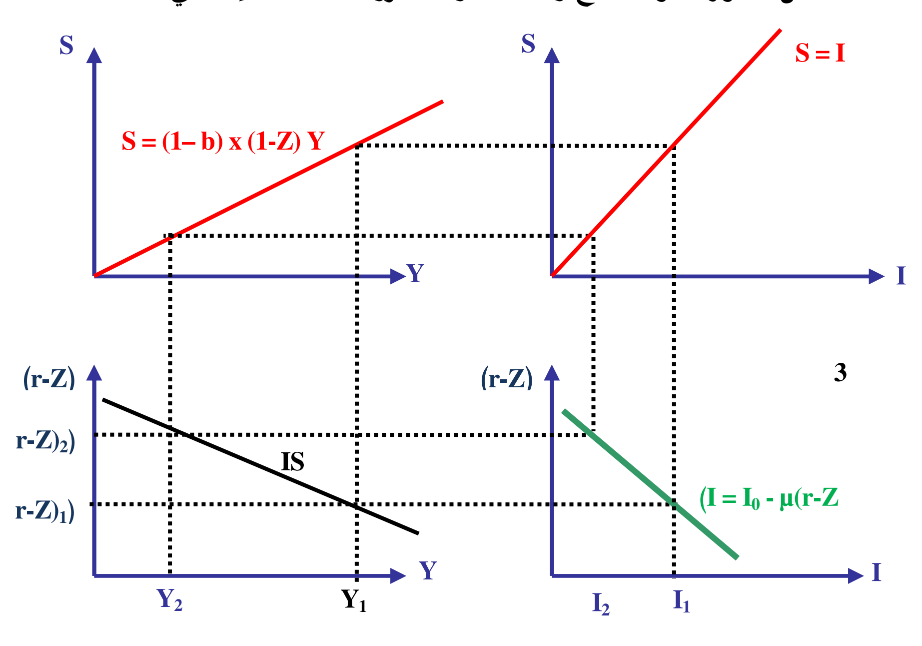
$$Y = C + I + G + X - M$$
$$Y = Z \times (1-b)Y + bY + I_0 - \mu(r-Z) + G_0 + X_0 - M_0 - mY$$
$$Y - bY - Z \times (1-b)Y + mY = (I_0 + G_0 + X_0 - M_0 - \mu(r-Z))$$
$$Y \times ((1-b) - Z \times (1-b) + m) = (I_0 + G_0 + X_0 - M_0 - \mu(r-Z))$$
$$Y \times ((1-b) \times (1-Z) + m) = (I_0 + G_0 + X_0 - M_0 - \mu(r-Z))$$

$$Y^* = \overline{\qquad\qquad} \; (I_0 + G_0 + X_0 - M_0 - \mu(r-Z))$$

والمعادلة أعلاه تمثل العلاقة بين مستوى الدخل مع كل من معدل العائد والزكاة، بحيث يرتبط مستوى الدخل بعلاقة طردية مع نسبة الزكاة وبعلاقة عكسية مع معدل عائد المشاركة. ويتحقق التوازن في سوق السلع والخدمات وفقا لمستويات مختلفة بالتوليفات الآتية (Y_1, r_1, Z_1)،(Y_2, r_2, Z_2)، (Y_3, r_3, Z_3) ...الخ

4.2 اشتقاق منحنى التوازن في سوق السلع والخدمات بيانيا:

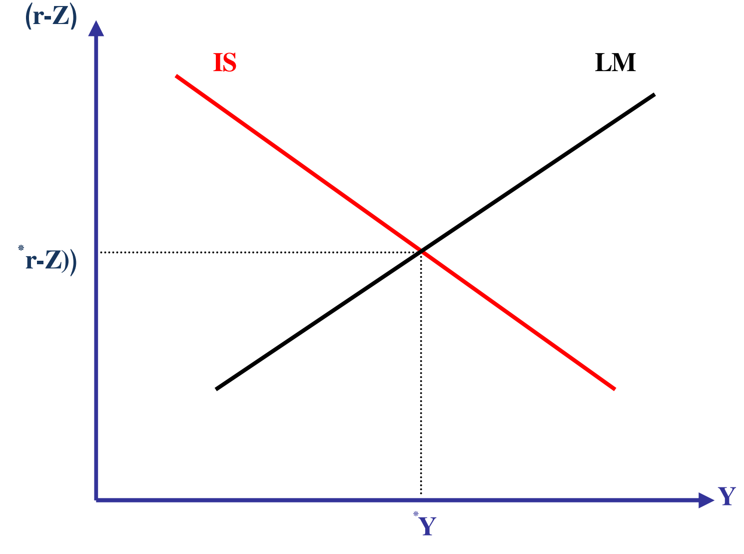
الشكل 3: توازن سوق السلع والخدمات وفقا لشروط الاقتصاد الإسلامي



3. التوازن الآني في سوقي النقد وسوق السلع والخدمات :

يحدث التوازن عندما تتساوى القوى المتضادة، وبيانيا نحصل على نقطة التوازن الآني عندما يتقاطع منحنى IS مع منحنى LM كما هو مبين في الشكل الموالي.

الشكل 4: التوازن الآني في سوق النقد وسوق السلع والخدمات في اقتصاد لاربوي زكوي



ثالثا – دور الزكاة في تحقيق الاستقرار الاقتصادي:

1. مساهمة الزكاة في ضبط التضخم:

تخفف الزكاة من التضخّم في حالة زيادة الطلب عن العرض، حيث تكون النقود المتاحة داخل المجتمع أكبر من قيمة السلع المعروضة، وهو ما يدفع الأسعار للزيادة، فترتفع الأجور لتلبية زيادة الأسعار، وهكذا دواليك. ويكون لتطبيق فريضة الزكاة أثره في كبح جماح التضخم من خلال[17]:

1. انتظام انسياب حصيلة الزكاة عند بداية كل حَوْل قمَري، حيث يوفر كميات النقد اللازمة للتداول دون الحاجة إلى لجوء السلطات النقدية لعمليات الإصدار النقدي.

2. تطبيق تشريع الزكاة يضمن توفير حدّ الكفاية لجميع أفراد المجتمع، ويتجه المجتمع بصفة عامة للإقبال على السلع الأساسية، ويحول هذا دون ارتفاع مستويات الطلب على الاستهلاك الكمالي.

3. لا يمكن اعتبار الحجة القائلة باحتمال إقبال المسلمين على إنفاق كل دخولهم وثرواتهم تفاديًا لإخراج الزكاة فهي حجة لا يمكن أن تنطبق على السلع التجارية والصناعية والخدمية، حيث لا يُعقل أن يبدِّد مالكها كل ربحه ورأسماله لمجرد تفادي دفع الزكاة.

4. إن الزكاة بحفزها لأصحاب الأموال نحو استثمارها بصورة مباشرة أو في صورة نظام المشاركة، تؤدي إلى استثمار هذه الأموال في أصول منتجة لا تتناقص قيمتها مع ارتفاع الأسعار وانخفاض القوة الشرائية للنقود.

5. تمكن الزكاة من خلال سهم الغارمين –وهم الذين لزمتهم ديونهم وعجزوا عن سدادها ولم يكن دينهم في معصية– من مزاولة حرفته، ومن ثم فإنه لن يحتاج إلى الزكاة مرة أخرى نظرا لأنه قام أول مرة بشراء ما يلزمه لمزاولة حرفته أو تجارته أو زراعته، ولقد استفاد الاقتصاد الوطني من وراء استغلال هذه الطاقات العاطلة بتحويلها إلى طاقات منتجة، كما أن الدخول التي يحققها الأفراد من مزاولة حرفهم وأعمالهم بفضل سهم الغارمين، تخلق طلبا إضافيا، أي زيادة في الإنفاق تؤدي إلى زيادة الإنتاج عن طريق المضاعف والى زيادة الاستثمار عن طريق المعجل الأمر الذي يترتب عليه تخفيض التكاليف ولاشك أن هذا يؤدي مزيد من المقدرة على تخفيض الأسعار ومن ثم عدم ظهور ما يسمى بالتضخم وكبته[18].

كما تُستخدم الأدوات النقدية الزكوية للتخفيف من ظاهرة التضخم عن طريق التأثير في طرق الجمع والتحصيل، وكذا توجيه أساليب إنفاقها:

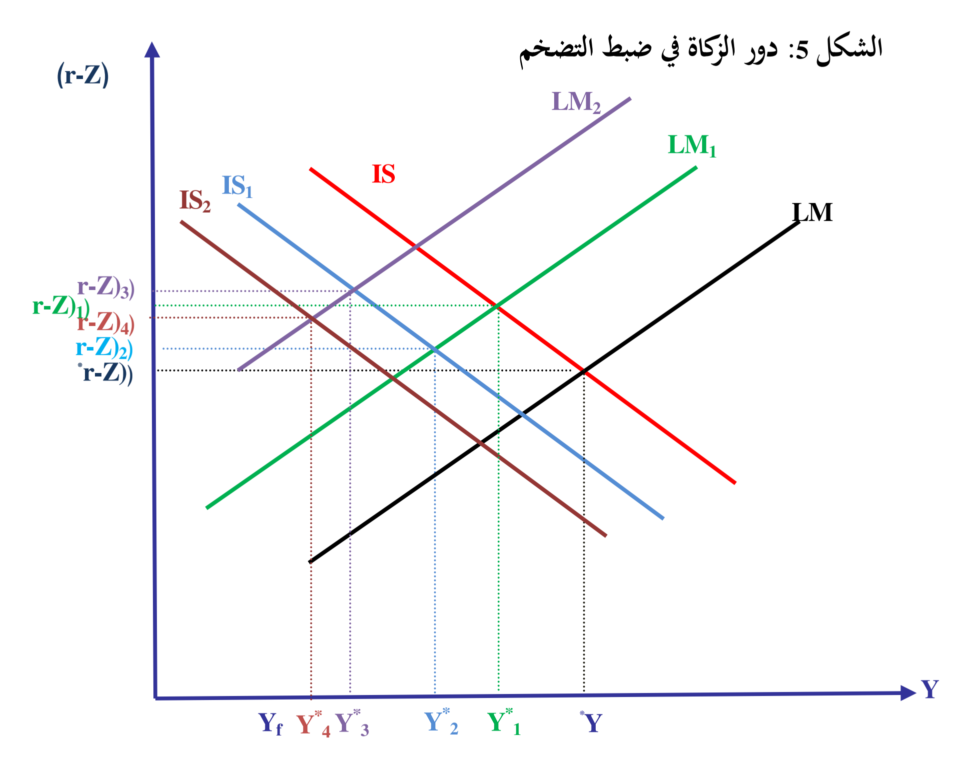
1. الجمع النقدي لحصيلة الزكاة: من أجل التقليل من حجم الكتلة النقدية في التداول،

وصولا لتحقيق المصلحة الحقيقية المترتبة على تخفيض حدة التضخم والتقليل من انعكاساته السلبية بمقدار الأثر الذي يمكن أن تحدثه الزكاة في هذا الميدان، وقد أقر هذا المنحي ابن تيمية قديما بقوله : وأما إخراج القيمة للحاجة أو للمصلحة ، أو للعدل فلا بأ به...[19]. و بذلك تستطيع الدولة أن تجمع الزكاة نقدا عن جميع الأموال الزكوية. ففي هذه الحالة تستطيع الدولة أن تحجب كميات هائلة من الأموال النقدية عن التداول عن هذا من جهة ومن جهة أخرى توزع الزكاة على المستحقين[20]. في صورة عينية على شكل سلع و خدمات، مما يعني تخفيض حجم الكتلة النقدية المتداولة، وفي الوقت نفسه توفير معروض سلعي إضافي في السوق مما يؤدي إلى انخفاض الأسعار مرة أخرى، وهكذا حتى يتحقق التوازن بين العرض والطلب وتخف حدة التضخم[21] .

2. الجمع المسبق لحصيلة الزكاة: يمكن للدولة أن تستخدم وسيلة تعجيل الزكاة في سنة معينة[22]، بغية التأثير التخفيضي على الكتلة النقدية المتداولة للحد من الآثار السلبية للتضخم، ويكون هذا الجمع المسبق لحصيلة الزكاة حسب الظروف السائدة[23]، إذ قد تلجأ الدولة إلى الجمع 50 % جمعا مسبقا أو أقل من ذلك أو أكثر، ويتم كل ذلك عن طريق التراضي بين الهيئة المشرفة على عمليات الجمع والتحصيل، وأصحاب الأموال منعا للإكراه... إذا كان هؤلاء الممولين يمتلكون نصابا تجب فيه الزكاة، ولعل هذا من الآراء المشهورة في الفقه الإسلامي[24]، فعند أكثر الفقهاء: متى وجب سبب وجوب الزكاة –وهو النصاب الكامل– جاز تقديم الزكاة قبل حلول الحول، بل يجوز تعجيلها لحولين أو أكثر[25].

3. التغيير النوعي لنسب توزيع الزكاة: إن توزيع حصيلة الزكاة بين السلع الاستهلاكية والسلع الرأسمالية والإنتاجية لصالح السلع الإنتاجية سيؤدي إلى زيادة العرض الكلي من خلال الإنفاق الزكوي الإنتاجي والاستثماري؛ وذلك سيُسهم في تقليص حدّة الضغوط التضخمية[26].

وفي ما يلي يبين الشكل كيفية علاج التضخم وفقا للنقاط السابقة:



الشكل 5: دور الزكاة في ضبط التضخم

يبين الشكل أعلاه أن الاقتصاد في حالة تضخم حيث أن الدخل التوازني Y^* أكبر من الدخل في التشغيل التام Y_f وعليه فإن السياسات التي تطبق من أجل ضبط التضخم ستعمل على الاقتراب من مستوى الدخل في التشغيل التام وذلك وفقا للتحليل الآتي :

1. ينتقل المنحنى LM نحو اليسار إلى LM_1 بسبب تطبيق سياسة الجمع النقدي للزكاة وهنا تكتسي الزكاة دور أداة من أدوات السياسة النقدية، وهو ما يؤثر على الكتلة النقدية انخفاضا، فينتقل بذلك مستوى الدخل من Y^* إلى Y^*_1، عند تقاطع المنحنى LM_1 مع المنحنى IS، إلا أنه قد تكون هذه السياسة غير كفيلة بالاقتراب إلى الوضع المنشود وبذلك يتطلب انتهاج سياسة مدعمة.

2. السياسة الثانية تأجيل دفع الزكاة لمدة معينة خاصة الزكاة الموجهة للإنفاق الاستهلاكي، وبذلك نؤثر على مستوى الاستهلاك بحيث تصبح معادلة الاستهلاك كالآتي: $C = bY$ بدلا من $C = Z \times (1-b)Y + bY$ وبذلك ينخفض مستوى الطلب الكلي AD، وتصبح الزكاة كأداة مالية انكماشية، وينزاح منحنى IS إلى الأسفل بوضع IS_1 وذلك تحت ضغط أثر المضاعف والذي ينخفض ليصبح بشكل الآتي : $Ke = 1/1\text{-}b\text{+}m$ بدلا من القيمة التي يمكن أن تكون عند توزيع الزكاة $Ki = 1/(1-b) \times (1\text{-}Z) + m$ وبذلك نحقق مستوى دخل جديد Y^*_2. عند تقاطع المنحنى LM_1 مع المنحنى IS_1 ولكن نلاحظ من الشكل وبرغم فاعلية هذه السياسة المالية الزكوية في

تخفيض التضخم إلا أنه لازال يتطلب انتهاج سياسات أخرى داعمة على افتراض أن معدلات التضخم بدايةً كانت مرتفعة.

3. الجمع المسبق والنقدي للزكاة مع تأجيل التوزيع: تُمكن هذه الآلية من التأثير المضاعف على الكتلة النقدية، كما تؤثر على الاستهلاك إلاّ أن تأجيل توزيع الزكاة قد ناقشنا أثره من خلال انتقال المنحنى IS إلى IS_1، وعليه فإن أثر الجمع المسبق سيرتكز على الخفض من المعروض النقدي وبالتالي سينزاح منحنى LM_1 نحو الأعلى إلى LM_2 نظرا لارتباطه بعلاقة عكسية مع الزكاة. وبذلك يصبح مستوى الدخل Y^*_3 وبذلك يصبح الاقتصاد قريب من الوضع المرغوب وهو تحقيق معدلات منخفضة للتضخم.

4. توجيه الزكاة لزيادة العرض الكلي: إضافة إلى الجانب النقديّ من ظاهرة التضخّم ينحى الرواد الهيكليّين Structuralists اتجاهًا آخر يرى في التضخّم ظاهرة اقتصاديّة واجتماعية ترجع إلى الاختلالات الهيكليّة الموجودة بصفة خاصة في الاقتصاديّات المختلفة. وقد كان شولتز[27] أول من لفت النظر إلى أهمية التحليل الهيكليّ للتضخّم الذي يبين وجود خلل هيكليّ ناشئ عن عجز بنيان العرض عن التغير ليتلاءم مع تغير بنيان الطلب، نظرًا لعدم مرونة الجهاز الإنتاجيّ. وفي هذه الحالة يمكن أن توجه الزكاة من أجل تحفيز ورفع العرض الكلي، مع افتراض وجود قوى عاطلة، وبذلك يصبح هناك توازن بين قوى الطلب وقوى العرض أو تتقلص الفجوة بين العرض والطلب، وبذلك ينزاح منحنى IS_1 إلى IS_2 مؤثرا على مستوى الناتج والدخل التوازني مرة أخرى.

2. مساهمة الزكاة في علاج الركود :

يمكن للزكاة أن تلعب دورا مهم في علاج الركود الاقتصادي، وذلك برفع الطلب الكلي، فالزكاة دافع للأموال نحو الاستثمار، ونظراً لأن الإسلام لا يتعامل بالفائدة، فإن هذه الاستثمارات ستكون في أصول إنتاجية تحتفظ بالقيمة الحقيقية لرأ المال في صورة قوة شرائية حقيقية وذلك من خلال الآليات الآتية:

1. دوام دفع الزكاة طوال العام: أشار الإمام أبو عبيد إلى ذلك فقال "ولم يأت عنه ﷺ أنه وقَّت للزكاة يوماً من الزمان معلوماً، إنما أوجبها في كل عام مرة وذلك أن النا تختلف عليهم استفادة المال، فيفيد الرجل نصاب المال في الشهر، ويملكه الآخر في الشهر الثاني، ويكون الثالث في الشهر الذي بعدهما، ثم شهور السنة كلها". ومعنى ذلك أن تأثير الزكاة في الحد من الركود الاقتصادي يستمر على مدار العام بالكامل، ويلاحقه إلى أن تختفي مشكلة الركود الاقتصادي.

2. تمكن الزكاة من خلال سهم الغارمين –وهم الذين لزمتهم ديونهم وعجزوا عن سدادها ولم يكن دينهم في معصية– من مزاولة حرفته، ومن ثم فإنه لن يحتاج إلى الزكاة مرة أخرى نظرا لأنه قام

أول مرة بشراء ما يلزمه لمزاولة حرفته أو تجارته أو زراعته، ويستفيد الاقتصاد الوطني من استغلال هذه الطاقات العاطلة بتحويلها إلى طاقات منتجة، كما أن الدخول التي يحققها الأفراد من مزاولة حرفهم وأعمالهم بفضل سهم الغارمين، تخلق طلبا إضافيا، أي زيادة في الإنفاق تؤدي إلى زيادة الإنتاج عن طريق المضاعف والى زيادة الاستثمار عن طريق المعجل[28].

كما أنه في حالات الانكماش والركود تلجأ الدولة إلى استعمال الأدوات الإيرادية المتعلقة بالزكاة من أجل التأثير في حركية النشاط الاقتصادي، ومن بين طرق التأثير نذكر ما يلي:

1. الجمع العيني للزكاة: إذ تستطيع السلطات النقدية أن تجبي الزكاة عينا[29]، كما يمكنها أن تقوم بتوزيع ما جمعته بصور نقدية، مما يعني إضافة كمية من النقود إلى التداول، فيزيد حجم الطلب الفعلي، فترتفع الأسعار فيحدث الانتعاش الاقتصادي المرغوب[30].

كما يمكن تحصيل الزكاة عينا في صورة سلع لا نقود ممن تجب عليهم، وتوزيعها عينا على مستحقيها، ولا شك أن ذلك يخفف من حدة و شرور الكساد إذ يؤدي ذلك إلى تخفيض المخزون السلعي لدى دافعي الزكاة و سد باب الادخار أمام آخذي الزكاة، و بالرجوع إلى تراثنا الفقهي فقد وجدنا الإمام الشوكاني في كتابه السيل الجرار يقول: الثابت في أيام النبوة أن الزكاة كانت تؤخذ من عين المال الذي تجب فيه، و ذلك معلوم لا شك فيه، وفي قوله ρ ما يدل عليه كقوله ρ لمعاذ لما بعثه إلى اليمن: «خذ الحب من الحب، والشاة من الغنم، و البعير من الإبل والبقر من البقر».[31]

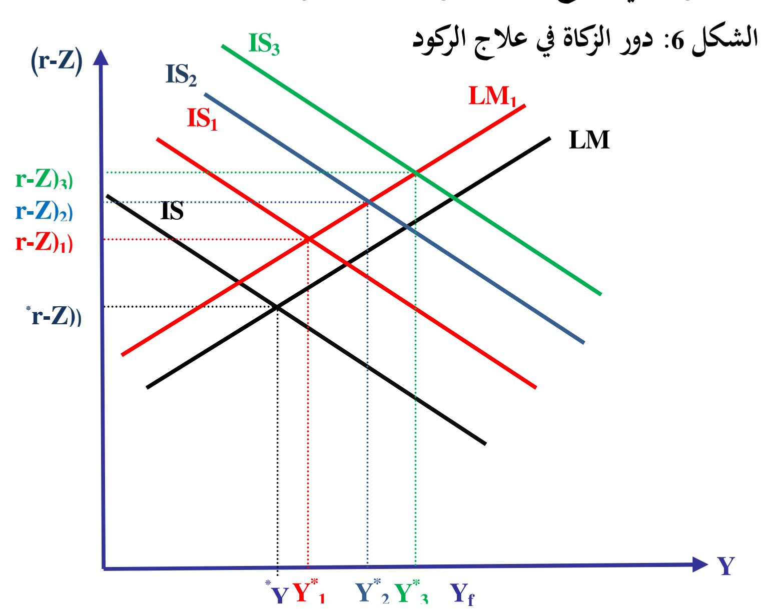
2. زيادة الإنفاق الاستهلاكي الزكوي: من خلال رفع نسب التوزيع النوعي ضمن الأصناف الثمانية فالإمام ابن قدامة يقول: "يجوز أن يقتصر على صنف واحد من الأصناف الثمانية ويجوز أن يعطيها شخصاً واحداً"، وبذلك فالزكاة تحفز الاستثمار من خلال زيادة الاستهلاك ومن ثمّ الإنتاج حيث أن إنفاق الزكاة على مصارفها من مساكين وفقراء وابن السبيل يؤدي إلى ارتفاع الطلب الكلي الاستهلاكي لهذه الفئة مما يؤثر على قطاع الإنتاج فيرتفع حجم الإنتاج لمواجهة زيادة الطلب الكلي مما يزيد من حركة المبادلات ويُسهم في تغيير مستويات الركود والانكماش ومضاعفة معدلات النمو الاقتصادي[32].

3. الدفع المسبق للزكاة: وإذا كانت موارد الزكاة غير قادرة على مجابهة حال الركود الاقتصادي، فإن بعض الفقهاء لا يرى بأساً في أن يخرج المسلم زكاته قبل حلها بثلاث سنوات، لأنه تعجيل لها بعد وجوب النصاب، ويستشهد أبو عبيد بما رواه الحكم بن عتبة فقال: (بعث رسول الله ρ على الصدقة، فأتى العبا يسأله صدقة ماله، فقال: قد عجلت لرسول الله ρ فقال: «صدق عمي قد تعجلنا منه صدقة سنتين» نخرج من ذلك إمكان تعجيل دفع الزكاة إذا كانت حال المجتمع ماسة إلى الأموال وخصوصاً حاجة المضرورين من الأزمات الاقتصادية ولا شك أن ذلك بغرض المحافظة على الاستقرار الاقتصادي وكذلك التخفيف من حدة الركود الاقتصادي[33].

4. تأخير جمع الزكاة : في المقابل قد تلجأ الدولة إلى تأجيل جباية حصيلة الزكاة للتأثير في الأوضاع الاقتصادية السائدة، فقد ثبت أن الرسول الله ρ قد أخرها على بعض الصحابة على أن تبقى دينا عليهم[34]، كما ثبت أن عمر بن الخطاب τ كان قد أخرها في عام الرمادة و الذي كان في أواخر السنة السابعة عشرة للهجرة عندما أصاب الجدب و القحط شبه الجزيرة العربية، ولم يرسل الخليفة عماله إلى الأمصار لجمع الزكاة بل أخلاها مراعاة للظروف والأوضاع الاقتصادية المتدهورة آنذاك و يقول ابن ذياب (إن عمر أخر الصدقة عام الرمادة)[35].


والشكل الموالي يوضح آليات عمل الزكاة من أجل الحد من الركود.

الشكل 6: دور الزكاة في علاج الركود



يبين الشكل أعلاه أن الاقتصاد في حالة ركود حيث أن الدخل التوازني Y^* أصغر من الدخل في التشغيل التام Y_f وعليه فإن السياسات التي تطبق من أجل علاج الركود ستعمل على الاقتراب من مستوى الدخل في التشغيل التام وذلك وفقا للتحليل الآتي:

1. تستهدف الزكاة الرفع من الاستثمار وذلك من خلال سهم الغارمين، أو إقامة مشروعات صغيرة ومتوسطة، وبذلك يرتفع مستوى الاستثمار I_0 وذلك ما يؤدي إلى انزياح منحنى IS نحوا اليمين إلى IS_1، في حين أن جمع النقدي للزكاة يخفض من المعروض النقدي وبالتالي ينزاح منحنى LM نحو اليسار، إلا أن انتقال منحنى IS أكبر من الانتقال في منحنى LM، وذلك نتيجة لأثر المضاعف. وبذلك نحصل على مستوى جديد في التوازن موافق لـ Y^*_1. إلا أن التغير في مستوى الدخل يكون منخفض بسبب أثر السياسة النقدية الانكماشية (جمع الزكاة نقدية).

2. الزيادة في مستوى الدخل من Y^* إلى Y_1 يؤدي إلى زيادة الاستهلاك على اعتبار ارتباط

هذا الأخير بالدخل مما يؤدي إلى رفع الطلب الكلي وبالتالي ينزاح منحنى IS_1 إلى الأعلى كما هو مبين في الشكل ويصبح الاقتصاد عند مستوى دخل جديد Y^*_2.

3. الزيادة في مستوى الاستهلاك نتيجة للزيادة في الإنفاق الاستهلاكي الزكوي، على اعتبار أن دالة الزكاة تكتب من الشكل $C = Z x (1-b)Y + bY$ وبذلك يرتفع مستوى الطلب الكلي AD، وتصبح الزكاة كأداة مالية توسعية، ما يؤدي إلى انتقال منحنى IS_2 إلى IS_3 ويصبح مستوى الدخل Y^*_3. وبذلك يقترب الاقتصاد إلى مستوى التشغيل التام.

مع الإشارة إلى ضرورة التنسيق بين الآليات المختلفة للسياسة المالية والنقدية بحسب أطروحات الاقتصاد الإسلامي، من أجل العلاج النهائي لحالات التضخم والانكماش أو الركود بحسب حالات الاقتصاد.

ختاما:

وفي الأخير يجدر التأشير أن الزكاة تعتبر بهذا التوصيف أداة من أدوات السياسة النقدية والمالية توسعية أو انكماشية، وذلك من خلال الجمع النقدي أو العيني للزكاة أو الجمع المسبق أو تأجيل تحصيلها، أو من خلال تنويع صرفها على الموارد المختلفة بحسب حاجات الاقتصاد ووضعياته، وبذلك فإن الآثار التلقائية للزكاة أو التوجيهية، تعمل كأداة استقرار ذاتية مبنية داخل النظام الاقتصادي، وتُغذّيه بحركة مستمرة وتُقلِل أو تمنع حدوث التقلبات الاقتصادية.

كما أنه ليس بالضرورة أن تحقق الزكاة ضبط التضخم أو علاج الركود نهائيا، لأن ذلك يرتبط بمستويات الزكاة في الوطن، ومعدلات التضخم، وهو ما يعطي لدور الزكاة بعدا تفعيليا للسياسة المالية والنقدية، في حين يمكن الضبط والعلاج النهائي للتضخم والركود من خلال المواءمة بين الأدوات المختلفة للسياسة المالية والنقدية وفقا لأطروحات الاقتصاد الإسلامي.

وهكذا يبرز الدور النقدي والمالي للزكاة كأداة من أدوات السياسة النقدية والمالية الساعية لتحقيق الاستقرار الاقتصادي في الاقتصاد الإسلامي، كما أننا لم نتعرض لحالة التضخم الركودي التي نعتقد أنها خاصة بالمنهج الرأسمالي الذي يقوم على الآليات الربوية التي تلعب فيه التكتلات الاحتكارية دورا وريا بشكل يجعلها تقاوم الآثار السلبية للركود والانكماش على الأسعار ومن ثم الحفاظ على معدلات الأرباح، بحيث يُستخدم التضخم سلاحا للحفاظ على معدل الربح، فالاحتكارات قادرة على الرغم من تناقص الطلب الحقيقي ومع توقع الهبوط فإنها تبادر إلى تخفيض الإنتاج من قبل أن يقع بالفعل.

الهوامش:

*** – تأريخيا المُثبت على مستوى التنظير والتأصيل، التنظيم والتطبيق أن تلك الأدوات عجزت بشكل مزمن في معالجة الحد الأدنى من تلكم الخلل الاقتصادي. بدءا بـ «الفكر الآدمي» الذي تباهى بـ «آلية السوق» أو ما يُوصّل له بـ «اليد الخفية»[1]، مرورا بقانون «المنافذ» لرائد المدرسة الكلاسيكية «جون باتيست ساي»»، فتهاوت بذلك أهم مرتكزات الفكر الكلاسيكي بمعول «الكساد العظيم» «أزمة الخميس الأسود **1929**». وهكذا فرضت «المدرسة الكنزية» نفسها باعتبار أطروحاتها النظرية هي المخرج الوحيد من مأزق « الفكر الرأسمالي» أو ما يسميه الاقتصادي «جون ماينرد كينز» بـ: «النظرية الكلاسيكية»[1]، وبكون ملاحظاتها الميدانية هي الحل الوحيد لمأزق الغرب وفائض السلع الصناعية التي أنتجتها ماكينات مصانع «الثورة الصناعية» هذا التفاؤل الليبرالي المفرط فيه بأفكار اللورد «كينز» أضحى مجانياً لا قيمة له بدخول عقد السبعينيات من القرن الماضي، وهكذا، تلكم الأزمة الحادة –أزمة الركود التضخمي– تحولت إلى مأزق تاريخي لـ «النموذج الكنزي» لم يستطع احتوائه أو تجاوزه وهكذا فلأول مرة تزاوج «التضخم» بـ «الركود» في تاريخ الاقتصاد، وهذا الوضع الجديد لا تمتلك «الكنزية» حلولاً سريعةً له، وهي غير قادرة أيضًا على الحد من تفاقمه، باعتباره وضع مستبعد نظرياً ضمن مرتكزاتها.

[2]. للاستزادة راجع: عدنان خالد التركماني، السياسة النقدية والمصرفية في الإسلام، مؤسسة الرسالة، لبنان، **1988**، ص: **33**.

-صالح مفتاح، النقود و السياسات النقدية (المفهوم – الأهداف – الأدوات)، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة ،ط **1**، **2005**، ص: **98**

[3]. لقد تضاربت الآراء من طرف الاقتصاديين حول أهداف السياسة النقدية في النظامين الإسلامي والوضعي، على أنها أهداف متشابهة أو غير ذلك، ولكن في الحقيقة نجد هناك اختلاف واضح بينهما، يرجع سببه إلى مدى التزام كل منهما بالقيم الروحية و العدالة الاجتماعية والاقتصادية. راجع:

- رحيم حسين، النقد والسياسة النقدية في إطار الفكرين الإسلامي والغربي، دار المناهج للنشر والتوزيع، الأردن، ط2، **2006**، ص: **185**.

- جمال بن دعا ، السياسة النقدية في النظامين الإسلامي والوضعي، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، الجزائر، ط **1**، **2007**، ص: **86**.

-صالح صالحي، السياسة المالية والنقدية في إطار نظام المشاركة في الاقتصاد الإسلامي، دار الوفاء للطباعة والنشر والتوزيع، مصر، ط**1**،**2001**، ص: **22**، **23**.

[4]. - لاستزادة حول أدوات السياسة المالية والنقدية من منظور إسلامي أنظر:

- عوف محمود الكفراوي، السياسة المالية والنقدية في ظل الاقتصاد الإسلامي، مركز الإسكندرية للكتاب، ط **2**، **2006**، ص: **192**.

-صالح صالحي، المنهج التنموي البديل في الاقتصاد الإسلامي، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، ط**1**، **2006**، ص :**493**.

[5]. عبد الله عبد المحسن الطر يقي، الاقتصاد الإسلامي أسس ومبادئ وأهداف، الرياض، ط**6**، **2000**، ص:**42**.

[6]. يوسف القرضاوي، فقه الزكاة، ج**1**، مكتبة وهبة، القاهرة، ط**25**، **2006**، ص ص: **56**.

[7]. عوف محمود الكفراوي، بحوث في الاقتصاد الإسلامي، مؤسسة الثقافة الجامعية، الإسكندرية 2005، ص ص: 207– 208.

[8]. www .zakat.sudan.org , consulte le 04 / 02 /2009

[*]– عرفت نمذجة السلوك الاستهلاكي على مستوى الاقتصاد الكلي عدة تطورات متزامنة مع توسع أعمال مختلف المدارس ، Modigliani Fredman،Keynes, وغيرهم، وكلهم يتفق على انه يمكن كتابة الاستهلاك في المدى القصير في مرحلة tعلى الشكل الآتي : C = bY.

[9]. دلال بن طبي، وظائف السياسة المالية في الاقتصاد الإسلامي، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير تخصص علوم اقتصادية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2004/2003، ص: 48.

[10]. عوف محمود الكفراوي ، بحوث في الاقتصاد الإسلامي، ص:199.

[11]. دلال بن طبي، مرجع سابق، ص: 48.

[12]. جمال بن دعاس ، مرجع سابق، ص ص: 236–237.

[13]. محمد ديودار، الاقتصاد والتطور الاقتصادي، مصر، دار الجامعات المصرية، بدون تاريخ، المجلد الأول، ص13.

[14]- قروي محمد الصغير، حطي محمد شاكر السراج، أثر الزكاة على المتغيرات الاقتصادية الكلية، مداخلة مقدمة إلى الملتقى الدولي حول مؤسسات الزكاة في الوطن العربي: دراسة تقويمية لتجارب مؤسسات الزكاة ودورها في مكافحة ظاهرة الفقر، جامعة البليدة، الجزائر ، 06–07 جويلية 2004، ص15.

[*]- هذا التحليل اعتمادا على التحليل الكينزي لدوافع الطلب على النقد، مع مراعاة استبعاد معدلات الفائدة، واعتبار معدل العائد من المشاركة أي التوظيف والاستثمار في أسهم (أو/و) الأوراق المالية المشروعة، بالإضافة إلى أثر الزكاة.

[15]. صالح صالحي، السياسة المالية والنقدية في إطار نظام المشاركة في الاقتصاد الإسلامي، مرجع سابق، ص :22.

[16]. قروي محمد الصغير، حطي محمد شاكر السراج، مرجع سابق، ص 16.

[17]. مجدي عبد الفتاح سليمان، علاج التضخم و الركود الاقتصادي في الإسلام، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، 2002، ص ص: 204–205.

[18]. مجدي عبد الفتاح سليمان، مرجع سابق، ص ص: 207–208.

[19]. صالح صالحي، المنهج التنموي البديل في الاقتصاد الإسلامي، مرجع سابق، ص: 511.

[20]. عدنان خالد التركماني، السياسة النقدية والمصرفية في الإسلام، مؤسسة الرسالة، لبنان، 1988، ص: 262.

[21]. جمال بن دعاس ، مرجع سابق، ص ص: 244 – 245.

[22]. نجاح عبد العليم أبو الفتوح، مرجع سابق، ص: 74.

[23]. صالح صالحي، السياسة النقدية والمالية في إطار نظام المشاركة في الاقتصاد الإسلامي، مرجع سابق، ص: 104.

[24]. صالح صالحي، المنهج التنموي البديل في الاقتصاد الإسلامي، مرجع سابق، ص ص: 511–512.
[25]. يوسف القرضاوي، فقه الزكاة، ج 2، ص : 834 .
[26]. صالح صالحي، عبدالحليم غربي، كفاءة التمويل الإسلامي في ضوء التقلبات الاقتصادية الدورية، الملتقى الدولي حول: "أزمة النظام المالي والمصرفي الدولي وبديل البنوك الإسلامية"، جامعة الأمير عبدالقادر، 05–06 ماي2009، ص18.

[27]- See: schulz : Recent inflation in the united states; study paper No. 1 . Joint Economic committee in: study of Employment, Growth and price level; Washington D. c. ,1979.

[28]. مجدي عبد الفتاح سليمان ، دور الزكاة في علاج الركود الاقتصادي، مجلة الوعي الإسلامي، العدد: 532، سبتمبر 2010، الكويت.

http://alwaei.com/topics/view/article_new.php?sdd=115&issue=445.

[29]. مُحَمَّد منذر قحف، الاقتصاد الإسلامي، دار القلم، الكويت، ط 1، 1979، ص: 210.
[30]. جمال بن دعا ، مرجع سابق، ص: 245.
[31]. مجدي عبد الفتاح سليمان، علاج التضخم و الركود الاقتصادي في الإسلام، مرجع سابق، ص ص: 342 – 345.
[32]. ناصر مراد، دور الزكاة في ترقية الاستثمار، مداخلة مقدمة في الملتقى الدولي حول مؤسسات الزكاة في الوطن العربي: دراسة تقويمية لتجارب مؤسسات الزكاة و دورها في مكافحة ظاهرة الفقر، مرجع سابق، ص ص: 2 – 3.
[33]. مجدي عبد الفتاح سليمان، علاج التضخم و الركود الاقتصادي في الإسلام، مرجع سابق، ص: 344.
[34]. صالح صالحي، المنهج التنموي البديل في الاقتصاد الإسلامي، مرجع سابق، ص: 512.
[35]. فؤاد عبد الله العمر، مقدمة في تاريخ الاقتصاد الإسلامي، البنك الإسلامي – المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، جدة، ط1، 2003، ص: 138.